

الحمد لله

لـ بلـغـ آورـزـجـ وـسـمـ

۸ رار

في مادة التدابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:
 بتاريخ 16 أكتوبر 2015، أصدرت نائبة رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار عدد 188

المدعى عليه: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلاها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة أورنج
المركز العمراني الشمالي 1003 تونس.

من چہہ

الدعى عليهما: شركة "أوريديو تونس" في شخص ممثلها القانوني المعين مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة 1053 - ضفاف البحيرة - تونس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عدد 01 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والتمم بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عدد 01 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمعالق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنجز والمتم بالأمر عدد 53 المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 54 الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالصادقة على طريقة تحديد تعرifات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وأحكام الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على عريضة الدعوى المرفوعة من طرف "اورنج تونس" ضد "أوريدو تونس" أمام الهيئة الوطنية للاتصالات المسجلة بصفتها تحت عدد 233 د والمتضمنة طلبها قول ما يقتضيه القانون في خصوص الإمتياز التحفيزي "Bonus gratuit 3dt" الذي منحته المدعى عليها لحرفائها بتاريخ 21 سبتمبر 2015 مع طلبها سحب كافة اللوائح الإشهارية الخاصة به وتطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الإتصالات على الشركة المخالفة مع النفاذ العاجل.

وبعد الاطلاع على مطلب التدابير الوقتية المقدم من طرف شركة "اورنج تونس" بتاريخ 22 سبتمبر 2015 والذي ضمنته تظلمها من إقدام الشركة المدعى عليها تسويق الإمتياز التحفيزي "Bonus gratuit 3dt" الذي منحت من خلاله حرفائها للهاتف الجوال مسبق الدفع عبر الإرساليات القصيرة رصيد مجاني بقيمة 3 دينارات صالحة بداية من تلقي الإرسالية القصيرة الموافق لـ 21 سبتمبر 2015 إلى غاية 24 سبتمبر 2015 دون القيام بعملية شحن من قبل الحريف ، مشككة في حصوله على موافقة الهيئة نظراً لمخالفته، حسب دعواها، لأحكام الفصل (3) من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتم بالامر عدد 53 د المؤرخ في 10 جانفي 2014 ولقتضيات قرار الهيئة الوطنية للإتصالات عدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها مما أضر حسب قوله بمصالحها المالية وبوضعيتها في السوق وإنهت إلى طلب اتخاذ التدابير الوقتية التي يقتضي بها القانون لإيقاف ترويج العرض التجاري المتظلم منه فورا.

وبعد الإطلاع على مؤيدات المطلب المتمثلة في محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ إبراهيم العبدلي بتاريخ 22 سبتمبر 2015 تحت عدد 1556 ، تضمن معاينة نص الإرسالية القصيرة موضوع العرض التجاري المتظلم منه.

وبعد الإطلاع على المراسلة عدد 1611 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 28 سبتمبر 2015 والتي وجه بمقتضاتها نسخة من مطلب التدابير الوقتية إلى شركة "أوريدو تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الإطلاع على ملحوظات شركة "أوريدو تونس" على مطلب التدابير الوقتية الواردة على الهيئة بموجب مراسلتها عدد 1752 بتاريخ 30 سبتمبر 2015 الذي طلبت فيه رفض مطلب العارضة لإنعدام الحجة المثبتة لإدعاءاتها طالما لم يتضمن محضر المعاينة ما يفيد ويؤكد أن شركة "أوريدو تونس" هي من قامت بإرسال هذه الإرسالية، متسككة بـإنتهاء مدة الإمتياز التحفيزي بتاريخ 24 سبتمبر 2015 الأمر الذي يجعل من طلب العارضة إصدار قرار وقت لإيقافه غير ذي موضوع. وانتهت الى طلب رفض المطلب.

الهيئة

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث يهدف المطلب الراهن إلى إصدار قرار وقتى يقتضي باتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف تسويق الإمتياز التحفيزي المتظلم منه والمروج من طرف الشركة المطلوبة تحت تسمية "Bonus gratuit 3dt".

وحيث ثبت من مظروفات الملف ومن المؤيدات المحتاج بها أن مدة ترويج العرض التجارى موضوع النزاع قد انتهت بحلول يوم 24 سبتمبر 2013.

وحيث يقتضي اتخاذ التدابير الوقتية توفر ركن الاستعجال الذى يهدف إلى رفع المضرة المدعى بها.

وحيث أن انتهاء مدة ترويج العرض موضوع الخلاف أثناء تعهد الهيئة بالطلب الحالى، يجعل من عنصر الاستعجال الذى يقتضي إصدار قرار حماي فوري يرمى إلى درء الأضرار التي قد تنجم عنمواصلة تسويق العرض المذكور منقياً في قضية الحال الأمر الذى يفقد المطلب وجاهته واتجه تفريعاً على ذلك رفضه.

ولهذه الأسباب

وعملأ بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن ليلي الذوبي، نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

ليلي الذوبي

